الفصل الحادي عشر

«الشرق الأوسط الجديد»

يصل إلى قطر ولكنه يتعثر في عراقيل معروفة من الماضي

obeikandl.com

obeikandl.com

سئل وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، ذات مرة، عن كيفية نجاح بلاده، رغم صغرها، في أداء دور مهم على الساحة الدولية.

فأجاب بلا تردد: « انظروا إلى إسرائيل، فتعداد سكانها بضع ملايين فقط، ولكنها تنجح في إصابة العالم كله بالصداع». ويمكن الافتراض بان هذه الإجابة، أعطت في السياق، تعبيرا عن الإحباط الذي تستشعره قطر بسبب صراعات القوى التي تخوضها في مواجهة دول عربية مركزية، على خلفية مساعيها لدفع علاقاتها مع إسرائيل وتعزيز التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد بلغت صراعات القوى هذه أوجها حول استضافة قطر للمؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي أصبح بمثابة نافذة أطلت منها كل العواقب والعراقيل الضخمة التي واجهت تحقق نبوءة «الشرق الأوسط الجديد».

كانت المرة الأولى التي لمست فيها عن قرب استعداد قطر للغوص في مياه الدبلوماسية العميقة بالشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩٥، في فندق «بورتا جراند» بالعاصمة الأردنية عمان. وكان ذلك في ذروة يوم مزدحم بالمباحثات في القمة الاقتصادية الثانية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حين بدأت الشمس في الغروب والرحيل عن عمان، وكان بهو الفندق يعج بالفوضى والهرج والمرج، حيث اختلط مسؤولو الحكومات برجال الأعمال وممثلي وسائل الإعلام من المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم. وكان هناك أمريكيون وأوروبيون وإسرائيليون وعرب يتحدثون مع بعضهم البعض، ويتفقون فيما بينهم على خطط ومشروعات. وشاهدت من موقع جلوسي، مجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين المعروفين، يجلسون مع نظرائهم الأردنيين في ركن من أركان بهو الفندق، وبالقرب من مدخل الفندق وقف رجل أعمال مهم من سلطنة عمان، ومقرب جدا من السلطان قابوس،

ووافق بلا تردد على الإدلاء بحديث إلى التليفزيون الإسرائيلي. وعلى خلفية هذا الصخب الذي يحيط بي، بدا لي أن فكرة إنشاء منتدى للتعاون الاقتصادي بدأت في التحقق على أرض الواقع، وبوسعها أن تساعد على توطيد العلاقات الصناعية والتجارية بين إسرائيل والدول العربية. في هذا اليوم الخريفي، جلس المستشار المقرب من وزير الخارجية القطري على مائدة جانبية مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين، وكان من بينهم نائب المدير العام للشؤون الاقتصادية بوزارة الخارجية الإسرائيلية، «عوديد عيرن»، وتحدث بحماس عن الأهمية الكبيرة التي توليها بلاده لاستضافة القمة القادمة، التي تقرر عقدها في العام التالي، في نوفمبر ١٩٩٦. كان يدير الحديث بيد ترتفع ونبرة حاسمة، لا تدع مجالا للشك في أن المتحدث رجل قريب من متخذي القرار في قطر. وكان ذلك المستشار القطري هو ابن واحدة من العائلات المهمة في قطر، وهي عائلة آل عطية، المعروفة بماضيها كقبيلة تضم مقاتلين من البدو الشجعان، وربطت مصيرها بالعائلة الحاكمة في قطر. ومما يدل على أهمية هذه العائلة أن أحد أعمام هذا الرجل شغل منصب نائب وزير الخارجية القطري، وله عم آخر كان وزيرا للطاقة – وهو منصب مركزي للغاية في دولة تعتمد على البترول والغاز كمصادر أساسية للدخل. بل إن المستشار نفسه درس لسنوات طويلة بجامعات غربية، فهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة، وكان يثق بنفسه كثيرا، ولديه وجهة نظر خاصة وغير تقليدية في كل موضوع يتطرق إليه. فهو على سبيل المثال يؤيد إقامة علاقات مع إسرائيل، ويدعم محاولات تحقيق السلام والتعاون في الشرق الأوسط. ومن الواضح طبعا لماذا يرى به الكثيرون مرشحا بارزا لجيل قادة المستقبل في قطر، واتخذ الأمر طابعا رسميا من جانب «منتدى دافوس» الشهير في جنيف بسويسرا، الذي وضع اسم المستشار القطري ضمن قائمة مصغرة من قادة المستقبل في الشرق الأوسط.

كانت المهمة الملقاة على عاتق المستشار واضحة: تحويل قطر إلى لاعبة في العملية السياسية عن طريق دفع العلاقات مع إسرائيل. وكان نجاح القمة الاقتصادية في العاصمة الأردنية عمان – التي حضرها أكثر من ١٥٠٠ شخص، من بينهم سياسيين ورجال أعمال من الفئة الأولى من كل أنحاء العالم – والمشروعات الكثيرة التي تم الاتفاق عليها في إطارها، والتي قدرت قيمتها بمليارات الدولارات، كل ذلك صنع هالة كبيرة للقمة. في ذلك الوقت تحديدا كان من السهل تفهم الرغبة الجريئة لقطر الصغيرة في أن تضع لنفسها موطئ قدم في المسارات التاريخية التي يعج بها الشرق الأوسط، بل وبدا الأمر طبيعيا عند مشاهدة الحماس الكبير الذي أبداه مستشار وزير الخارجية القطري لترشيح بلاده لاستضافة القمة الاقتصادية الإقليمية التالية. واعتمد في مطالبه على السياسة التي كان يتبعها في تلك الفترة أمير قطر الجديد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ووزير خارجيته. وأشار المستشار إلى توقيع بلاده على مذكرة التفاهم المشترك لإبرام صفقة الغاز الطبيعي مع إسرائيل، في إطار القمة التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، كخطوة من جانب قطر على طريق الإلغاء الفعلي للحظر التجاري المفروض على إسرائيل، والتي يمكن أن تؤدي إلى إبرام صفقات أخرى. كما أشار المستشار القطري إلى أن بلاده رأت في استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية فرصة إضافية للتأكيد على كونها دولة ذات اقتصاد عصري وحديث، وجذب مستثمرين كبار لتنمية صناعتها. وواصل المستشار حديثه وشرح بالتفصيل للجالسين الإسرائيليين معه حول المائدة جهود الإقناع البارزة التي استغلها أيضا في ذلك اليوم أمام مسؤولين آخرين، وكان من بنيهم مسؤولون أمريكيون ومن المنتدى الاقتصادي العالمي، من أجل محاولة التأثير على اتخاذ قرار إيجابي بشأن ترشيح قطر لاستضافة القمة التالية.

ولكن قطر لم تكن الدولة الوحيدة التي أعربت، في قمة عمان، عن اهتمامها باستضافة القمة الاقتصادية الثانية، فقد بدت مصر حينئذ أكثر تحمساً لعقد هذه القمة على أراضيها. وفي خلفية ذلك كان هناك دور للخصومة الطويلة بين مصر وقطر، فالمصريون الذين كانوا قد وجدوا فرص عمل طيبة في الدوحة، كمدرسين ومهندسين وأطباء وسواهم، وجدوا أنفسهم على الأقل بعض الأحيان، مما المصريون اشتكوا من الصعوبات التي يضعها القطريون أمامهم عند استصدار تأشيرات العمل في قطر، بينما أعرب القطريون عن مخاوفهم من التدخل المصري الزائد عن الحد في شؤونهم الداخلية. وكان هناك مضمار آخر للتوتر بين مصر وقطر بسبب التنافس فيما بينهما حول صفقة توريد الغاز الطبيعي لإسرائيل، لأن مصر كانت تدير مفاوضات مقابلة، في نفس الوقت الذي كانت تتفاوض فيه قطر، من أجل توريد الغاز الطبيعي لإسرائيل. وزاد هذا التوتر بعد أن نشرت الصحف المصرية تقارير تقول إن قطر تخطط لنقل الغاز الطبيعي إلى إسرائيل عن طريق ميناءي العقبة (الأردني) وإيلات (الإسرائيلي)، وليس عبر ناقلات تمر من قناة السويس، كي لا تحصل مصر على مقابل المرور. ولذلك، عندما أبدى وزير الخارجية المصري آنذاك، عمرو موسى، تحفظه في قمة عمان على «دول عربية تهرول لإبرام صفقات اقتصادية مع إسرائيل» قبل ضمان الحقوق الفلسطينية واكتمال «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية واللبنانية»، أدرك الجميع أنه يقصد قطر بهذا الكلام. وكان ذلك بمثابة تدشين لإطلاق النار والتدهور العميق في العلاقات بين مصر وقطر، والتوترات الشخصية البارزة التي اندلعت بين وزيري خارجية البلدين، وأصر القطريون خلالها على أن يكونوا على قدم المساواة مع مصر، رغم الفروق الهائلة والواضحة بين البلدين. وهكذا بدأت لعبة القوى، عندما

أصرت كل دولة على أن تستضيف هي القمة الاقتصادية الإقليمية التالية، وسط حيرة الوسطاء، وعلى رأسهم الأمريكيين. فقط بعد جهود مضاعفة، وقبل دقائق فقط من انتهاء قمة عمان تم التوصل إلى تسوية مثالية: تحظى القاهرة باستضافة القمة الاقتصادية الإقليمية عام ١٩٩٦، وتحظى الدوحة باستضافة القمة التالية لها عام ١٩٩٧.

وفي نهاية ماراثون المباحثات غادر المصريون العاصمة الأردنية عمان وهم يشعرون بالرضا، أولا لانتصارهم على القطريين، وثانيا بسبب حصول المصريين خلال مباحثات القمة الاقتصادية على إعلان أمريكي بشأن افتتاح بنك للتعاون الاقتصادي وتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تقرر افتتاحه في القاهرة بعد سنتين من ذلك، برأس مال مبدأي قدره ٥ مليارات دولار. وفي المقابل خرج القطريون بنصف ما كانوا يسعون إليه. وبفضل الديناميكية القطرية اللافتة، والتي بدت في عيون الكثيرين بالعالم العربي سياسة مندفعة وطائشة، نجح القطريون حقا في فرض أنفسهم من خلال قمة عمان على منصة الشرق الأوسط، بل وحصلوا على اعتراف أمريكي بمكانتهم. ولكن من جهة أخرى، وبسبب خطوتهم الجريئة، جعلوا أنفسهم هدفا لانتقادات دول رئيسية في العالم العربي، مثل مصر والمملكة العربية السعودية. وربما ينطوي ذلك على قدر من الاندهاش والمفاجأة حين أقول إن مسؤولي قطر الرسميين أصيبوا بخيبة أمل من فوز مصر باستضافة القمة الاقتصادية التالية قبل تلك التي تقرر عقدها في بلادهم.

خلال أيام قليلة فقدت كل هذه الأفكار أهميتها تماما. فبعد عودتنا من العاصمة الأردنية عمان، عاد مشهد المصاعب والعراقيل التي تعترض مسيرة السلام لتطل بكثافة من جديد وبسرعة شديدة. فتم قتل رابين ونفذت حركة حماس عمليات

انتحارية في الأتوبيسات والمقاهي. في مطلع العام ١٩٩٦. وتلا ذلك ردود فعل العالم العربي عقب انتخاب بنيامين نتنياهو رئيسا للوزراء، بعد منافسته لشمعون بيريز – كل هذه الأمور هددت لا بإلغاء المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وحسب، بل وبإلغاء كل الإنجازات المتواضعة التي تحققت في اللقاءات الشرق الأوسطية متعددة الأطراف. وكانت الفكرة الرئيسية تقوم على استخدام هذه اللقاءات الإقليمية لتسريع مسيرة المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن كان الواضح أن ما حدث هو العكس: فقد تسببت الأزمة الناشئة في قلب المسيرة السياسية في تهديد كل الغلاف الخارجي الذي تم تخصيصه لتحسين الأجواء والظروف المحيطة لتحقيق السلام. وهكذا، وعشية الموعد المقرر لعقد القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة، كان أعضاء المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف قلقين للغاية، وأصبح انعقاد القمة ذاتها محفوفا بالشكوك. وأضيف إلى ذلك مخاوف رجال الأعمال، الذين كان من المفترض أن يكونوا المحفز الرئيسي لتنمية التجارة والاستثمارات في الشرق الأوسط، الذي بدا عبر شاشات التليفزيون مليئا بالإرهاب والعنف. وإذا لم يكن ذلك كافيا، يمكن الإشارة إلى أنه قبل أكثر من شهر بقليل من الموعد المقرر لانعقاد القمة بالقاهرة، تم افتتاح النفق أسفل الحائط الغربي، واندلعت أعمال عنف دامية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ورغم ذلك كله أصرت مصر على عقد القمة الاقتصادية في القاهرة في موعدها المحدد، ١٢ نوفمبر ١٩٩٦. واتضح أن النظام المصري، الذي رأى في القمة منصة مهمة لدفع الاقتصاد المصري، لم يكن مستعدا للتنازل عن كل ما استثمره، وأثبت بقراره أن المصلحة الاقتصادية قادرة على التغلب أحيانا على الظروف السياسية

الصعبة. ونتيجة لذلك، عقدت القمة الاقتصادية بالقاهرة، بمشاركة ٣٥٠٠ شخص، يمثلون العشرات من دول المنطقة ومن مختلف أنحاء العالم، من بينهم ٤٨ رجل أعمال من قطر. وجاء هذا التطور ليمنح بعض الطاقة لمسيرة التعاون الاقتصادي الإقليمي، في الفترة التي بدا فيها أنه سيتوقف عن التقدم لا محالة. وبالنسبة لقطر بدا الطريق ممهدا للسير في أعقاب مصر، التي وفت بالتزامها في استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية. فها هي مصر، بثقلها المركزي في الجامعة العربية، أصرت على انعقاد القمة في القاهرة، في واقع سياسي وأمني صعب كهذا، وبالتالي لم يكن هناك سبب لدى قطر الصغيرة يدفعها لعدم التصرف مثل مصر. وحظي معسكر التفاؤل بدفعة إضافية على هذا الصعيد في بداية عام ١٩٩٧، مع التوقيع على «اتفاق الخليل» بين إسرائيل والفلسطينيين، والذي أعاد ترتيب وتنظيم استعدادات ووجود إسرائيل في المدينة. وكان ذلك أول اتفاق بين حكومة نتنياهو والفلسطينيين، وجدد التوقعات والآمال بشأن تقدم العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي أيضا. وانعكست هذه الروح الجديدة على الأحداث في قطر، وأعلنت الحكومة القطرية أن اتفاق الخليل يمثل خطوة إيجابية لاستئناف عملية السلام. وكان هناك إحساس بأن الاتفاق إذا كان يبشر فعلا ببداية طريق جديد في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنه قد يؤثر بالإيجاب أيضا على انعقاد القمة الاقتصادية الإقليمية المقرر انعقادها في الدوحة بعد ١٠ أشهر من ذلك.

ولكن هذا الإحساس لم يدم طويلا، فقد عادت الأمور لتتدهور مجددا على صعيد المسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، في الشهور التي تلت ذلك، ونتج عن ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على قطر من أجل دفعها لإلغاء القمة

الاقتصادية الإقليمية. وبلغ الأمر ذروته مع قدوم ربيع عام ١٩٩٧، بتزايد الخلاف مع الدول العربية التي تعارض أي تطبيع مع إسرائيل. وكان على رأس هذه الدول المعارضة سوريا، والتي قام وزير خارجيتها فاروق الشرع بزيارة إلى الدوحة، في ذلك العام، والتقى بأمير قطر ووزير خارجيته. وتحدثت التقارير الرسمية عن هذا اللقاء بان الجانبين بحثا معا استئناف المفاوضات على المسار السوري في عملية السلام، ولكن كان في الخلف من ذلك، تم الحديث عن ممارسة وزير الخارجية السوري لضغوط واضحة على القطريين، خلال الزيارة، لدفعهم إلى الامتناع عن دعوة إسرائيل إلى القمة الاقتصادية الإقليمية. وبعد ذلك بعشرة أيام، عقد في الرياض مؤتمر لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، والذي قرر بكل وضوح في سياق قراراته أن النفق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام كان نتيجة لتعنت حكومة إسرائيل، وفي الكواليس تمت ممارسة الكثير من الضغوط الكثيفة – بقيادة المملكة العربية السعودية مستضيفة الاجتماع – لإجبار قطر على التخلي عن حلمها بانعقاد القمة.

وإزاء حملة الضغوط المهولة هذه أثيرت الكثير من الشكوك حول قدرة قطر على الاستمرار في الإصرار على استضافة القمة الاقتصادية الإقليمية بمشاركة إسرائيل. ولكن الرد القطري على ذلك كان استثنائيا. ففي لقاء وزراء خارجية الدول الخليجية في الرياض، أعلن وزير الخارجية القطري، أمام القاعة التي امتلأت عن آخرها، أن قطر ماضية في استعداداتها لاستضافة القمة في شهر نوفمبر، بل ودعا بقية الدول العربية إلى المشاركة بها واستخلاص أكبر قدر من الفوائد منها. ومن أجل إزالة أية شكوك، واصل القطريون استعداداتهم بكل قوة لاستضافة القمة. واشرف على هذه الاستعدادات لجنة خاصة تضم وزراء وشخصيات رفيعة،

وبشكل استثنائي – في دولة تخلو في هذا الوقت من العام من سكانها، بسبب ارتفاع درجة الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية – استمرت الأعمال طوال فترة الصيف. وترك ذلك، لدى كل من تابعه، انطباعا عميقا بالجدية والالتزام بعقد القمة. كما أنفقت قطر في استعداداتها تلك مبالغ مالية ضخمة لا يمكن تجاهلها. ولأن قطر لم تستضف حدثا بهذا الحجم الضخم، كان التحدي الفوري هو إنفاق الكثير من ملايين الدولارات على إنشاء مركز فاخر للمؤتمرات يسع ٢٥٠٠ شخص. بالإضافة إلى ذلك، ولضمان أماكن لمبيت كل المشاركين في المؤتمر، تم تجنيد كل الغرف بفنادق الدوحة ومحيطها، وتم استئجار منازل خاصة لم يسكنها أصحابها بعد، وتم استدعاء سفن وبواخر ركاب خاصة ليبيت فيها بقية الضيوف المتوقع وصولهم ولن يجدوا مكانا لمبيتهم. وفي النهاية تم تزويد كل ذلك بأجهزة الكمبيوتر الحديثة في كل أركان المؤتمر والفنادق، من أجل تحسين خدمة الاتصال الإلكتروني بين المشاركين. ولكن حتى الاستعانة بأحدث أجهزة الكمبيوتر لم يكن ليتغلب على مصاعب الاتصال بين مؤيدي المؤتمر والمعارضين له، ورغم اعتدال الجو قليلا في نهاية الصيف، رفضت النفوس أن تهدأ، واستؤنف الضغط بكل قوة على قطر. وبدأت تصدر البيانات والتصريحات من كل اتجاه من جانب الدول العربية التي هددت بمقاطعة القمة الاقتصادية التي تستضيفها قطر. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية: أن «إيران تريد من قطر أن تلغي انعقاد القمة». وجددت هذه التطورات عدم التفاهم، وكان هناك إحساس آنذاك بأن قطر حتى إذا قررت عقد القمة رغم كل ذلك، فإن أغلب الدول العربية ستقاطعها. وتجسد هذا الشعور على أرض الواقع مع لقاء وزراء خارجية الدول الأعضاء بالجامعة العربية (٢٢ دولة)، في القاهرة، نهاية سبتمبر ١٩٩٧، عندما تم الإعلان عن أن البيان الختامي للقاء قد يتضمن إعلانا عن اعتراض عام للدول العربية على انعقاد القمة. وتزايدت جدية

هذه التوقعات بعد الإعلان عن أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات شعر بالتعب أثناء مناقشة عاصفة مع وزير خارجية قطر حول عزم قطر استضافة القمة الاقتصادية المقررة.

فقط عندما بدا أن عجلة الحظ قد توقفت لتقرر مصير قمة الدوحة، ظهرت في الصورة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، وبعثت برسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، طالبت فيها الدول العربية بعدم اتخاذ قرار بمقاطعة القمة. ونتيجة لذلك انتهى لقاء الجامعة العربية في القاهرة دون إعلان معارضة عربية عامة لانعقاد القمة الاقتصادية في الدوحة. وبعد ذلك مباشرة، وقبل شهر تقريبا من الموعد المقرر لافتتاح المؤتمر، أعلن القطريون أنهم أكملوا استعداداتهم وأرسلوا الدعوات الرسمية إلى وزراء خارجية الدول المشاركة في الحدث، ومن بينهم وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي.

***

جاءت الدعوة الاحتفالية التي أرسلها وزير الخارجية القطري، في مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٧، إلى وزير الخارجية الإسرائيلي، لحضور المؤتمر الشرق الأوسطي في الدوحة، جاءت الدعوة خالية من كل الإشكاليات التي يدور الخلاف حولها. فالعنوان الذي تم اختياره للمؤتمر «خلق شراكة عامة وخاصة من أجل التجارة والتنمية الاقتصادية لما بعد عام ٢٠٠٠»: أشارت إلى أسلوب حاولت قطر ترويجه ليوحي بان الموضوع يجري في إطار «الأعمال التجارية العادية». وكان الهدف الواضح من ذلك هو تنحية المصاعب والمشاكل السياسية والأمنية جانبا، والتركيز على لقاء الزعماء ورجال الأعمال، الذي سيدفع الفرص الاقتصادية إلى الأمام. ولجأت قطر أيضا إلى هذا الأسلوب من أجل تخفيض شدة المعارضة في العالم العربي

بسبب اشتراك إسرائيل في مؤتمر الدوحة، وكذلك من أجل زيادة فرص نجاحه. كما عبر ذلك عن موقف القيادة القطرية، التي حصدت الكثير من الأرباح لأن الأجواء الإقليمية لم يكن يجب أن تشكل عائقا لاستغلال الفرصة من أجل جذب استثمارات أجنبية لمشروعات يجري تنفيذها في قطر، ومن أجل تحسين الصورة العالمية للإمارة الخليجية. وبدا الأمر واضحا في الجهود التي بذلت لحشد أكبر عدد ممكن من المشاركين في مؤتمر الدوحة، من القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أخرى على اتساع العالم. ومن أجل ذلك تم عقد مؤتمر تمهيدي رفيع المستوى في نيويورك استعدادا لمؤتمر الدوحة، بمشاركة الأمير القطري، ووزيرة التجارة الأمريكية، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط دينيس روس.

وكانت المحاولة القطرية للفصل بين الوضع السياسي والشق الاقتصادي أمرا يستحق الإشادة، ولكن ثبت لمرة أخرى أن العلاقة بين الجانبين في الشرق الأوسط قوية للغاية. حقا انه بعد أن أرسل القطريون الدعوات، لم يعد هناك شك في انعقاد القمة ذاتها، ولكن الدول العربية التي عارضت كل محاولات التطبيع مع إسرائيل لم تألو جهدا لعرقلة نجاح المؤتمر، وركزت جهودها المتزايدة على إقناع الدول العربية البرجماتية بمقاطعة قمة الدوحة. وفي المقابل، مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على تلك الدول لمنعها من اتخاذ قرار يفسد مؤتمر الدوحة أو يبشر بنهاية العملية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وجاءت هذه الضغوط المتعارضة من الجانبين، والتي كان مقررا لها أن تحدد شكل المؤتمر في الدوحة، لتؤدي إلى حدوث انشقاق داخلي في العالم العربي – بما في ذلك جيران قطر في الخليج العربي وبعض الدول العربية المعتدلة – ومن بينها موريتانيا، تونس، سلطنة عمان، التي أقامت في فترة سابقة علاقات مباشرة مع

إسرائيل، وطبعا الأردن، التي رأت في المؤتمر فرصة إضافية لتحسين اقتصادها وجذب الاستثمارات إلى المملكة الهاشمية – وكانت هذه الدول تحاول دائما اللجوء إلى المناورة بين المصالح المختلفة حتى اللحظات الأخيرة قبل افتتاح المؤتمر، وقررت في النهاية أن توفد إليه وزراء اقتصاديين أو شخصيات رفيعة المستوى. وحتى الكويت قررت المشاركة بوفد رسمي في مؤتمر الدوحة، بعد حيرة كبيرة، وأمام الرغبة في التعايش وإرضاء المعارضة الإسلامية المتطرفة في الداخل والتي اعترضت على كافة أشكال العلاقات مع إسرائيل، كان هناك التفكير الذي انتصر في النهاية، وهو أن الكويت تحمل في عنقها دينا كبيرا للأمريكيين في أعقاب تحرير الكويت من احتلال صدام حسين لها.

وعلى الجهة المقابلة لم يكن ممكنا تجاهل موجة المقاطعات الكبيرة التي بادرت إليها دول عربية، وخيمت آثارها على مؤتمر الدوحة. وبرز ذلك في غياب المملكة العربية السعودية، الجارة الكبرى لقطر، والتي لم تنظر بعين الرضا إلى محاولاتها الأخيرة لاتخاذ مبادرات مستقلة، فأعلنت رسميا عن طريق وزير خارجيتها سعود الفيصل أن المملكة ستقاطع المؤتمر. كما قرر زعيم الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان، عدم إرسال أي وفود رسمية إلى المؤتمر، لا سيما وأن زايد يتبنى خطا قوميا عربيا محافظا. ويضاف إلى ذلك طبعا، وكما هو متوقع، كمل من سوريا ولبنان والجزائر، وبصورة أقل توقعا المغرب – التي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل. وفي النهاية كان القرار الأهم هو الصادر عن السلطة الفلسطينية بعدم المشاركة في مؤتمر الدوحة، ولم يخفف ذلك من إعلان السلطة أن قرارها غير موجه ضد قطر، وإنما – وحسب ما قالته حنان عشراوي – كان القرار نابعا من رفض «محاولات الأمريكيين والإسرائيليين لمنح إسرائيل ثمار السلام قبل تنفيذ

تطلبات السلام».

وعلى خلفية المقاطعة الواسعة لمؤتمر الدوحة على يد دول عربية، بدأ وزير الخارجية ديفيد ليفي في المماطلة بشأن حضوره للمؤتمر، لولا أن بعض مستشاريه في إسرائيل أصروا على أن عليه الحضور ليشد على يد أمير قطر، الذي سبح ضد التيار السائد في العالم العربي. ومع استمرار الاستعدادات لعقد المؤتمر، نقلت قطر رسالة واضحة بشأن رغبتها في مشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي، بل إن الإمارة تعهدت بأن تبذل قصارى جهدها كي تضمن أن تحظى إسرائيل بمعاملة مماثلة لبقية الوفود المشاركة في المؤتمر – وهذا على مستوى المراسم وتحديد اللقاءات رفيعة المستوى للوزير الذي سيرأس الوفد الإسرائيلي. وبذلت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، التي شاركت بنفسها في مؤتمر الدوحة، الكثير من الجهد لتشجيع وزراء خارجية العديد من الدول الشرق أوسطية للمشاركة في المؤتمر، ومن بينهم وزير الخارجية الإسرائيلي. وأدت كل هذه الأمور إلى إطالة أمد الحيرة والتخبط في مكتب وزير الخارجية ديفيد ليفي، ولكن الخلافات السياسية التي خيمت على سماء العلاقات بين إسرائيل والدول العربية دعمت الاتجاه الذي يرفع راية عدم المشاركة في المؤتمر. وفي النهاية جاء القرار الذي سقط عشية افتتاح مؤتمر الدوحة أنه بدلا من وزير الخارجية، سوف يرأس الوفد الإسرائيلي الرسمي وزير التجارة والصناعة ناتان شارانسكي ومحافظ بنك إسرائيل يعقوب فرانكل. وسافر معهم إلى الدوحة وفد إسرائيلي كبيره ضم مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات الإسرائيلية، وأكثر من ثلاثين رجل أعمال، ونحو عشرين صحفيا، وتولى تنظيم الأمر نائب المدير العام بإدارة وزارة الخارجية نسيم بن شتاريت، وإلى جانبه رجل الوزارة يوسي الفاسي. وورد بصحيفة يديعوت أحرونوت أن الوزير ديفيد ليفي

قرر عدم المشاركة في المؤتمر كي يمنع تحول المؤتمر إلى منصة لتوجيه الإدانة السياسية لإسرائيل، وأن اختيار وزير اقتصادي لرئاسة الوفد الإسرائيلي قد يتيح التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمؤتمر.

ومع ذلك، كان الانطباع الأكبر عن المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد في الدوحة، هو نتاج المواجهة المتواصلة بين مصر وقطر. وكانت نواة هذه المواجهة قد غرست في «التسوية» التي تحققت في قمة العاصمة الأردنية عمان، عام ١٩٩٥. ففي السنتين التاليتين لذلك، بدأ التوتر في ضرب جذوره العميقة بين الدولتين، ولكن كان من الصعب التنبؤ مسبقا بأبعاد الأزمة، التي وصلت إلى قمتها خلال أيام انعقاد المؤتمر في الدوحة، والتي تركت رواسب عميقة لزمن طويل بعده. بل إن المراقبين عن كثب نشؤون الشرق الأوسط اندهشوا لسماعهم عن شدة تبادل الاتهامات بين قطر ومصر. فقد كانت الحرب الكلامية هذه متفجرة ومشتعلة بين الإمارة النفطية الثرية التي تقع في قلب الخليج العربي، وبين الدولة التي ترى نفسها زعيمة للعالم العربي، الأمر الذي يشي بالكثير عما كان يعتمل في الخفاء بين الجانبين حتى خروج ذلك إلى العلن بهذا الشكل الانفجاري.

وقعت أولى بوادر التدهور المتوقع عندما قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى الدوحة محمد منسي، إلى القاهرة، قبل أيام من انعقاد المؤتمر، من أجل «التشاور» – وهي الخطوة التي تعد وفقا للغة الدبلوماسية تعبيرا عن الاحتجاج على سياسة قطر، التي أصرت على إقامة المؤتمر في الدوحة. ولكي يتضح كيف كانت مصر الكبيرة تنظر إلى النظام القطري، طرح الرئيس حسني مبارك تساؤلا عن مدى تأييد الشعب القطري لانعقاد المؤتمر، بل ولفت ساخرا إلى أن سكان قطر كلها يستطيعون بالكاد أن يملؤوا فندقًا متوسطًا.

ورأت القيادة القطرية في ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية، ولم تفهم كيف أن مصر، التي استضافت هي نفسها القمة الاقتصادية في القاهرة قبل ذلك بعام، تبذل كل هذه الجهود لعرقلة ومنع انعقاد المؤتمر في قطر. وبدت الخطوات المصرية وفقا لذلك تعبيرا بارزًا عن الضغينة المصرية تجاه الإمارة، وعلى هذه الخلفية عقد وزير الخارجية القطري مؤتمرا صحفيا في يوم افتتاح المؤتمر، في ١٦ نوفمبر ١٩٩٧. وفي هجوم غير مسبوق، أزيلت فيه كل الاعتبارات، اتهم الوزير القطري مصر بأنها بذلت الكثير من الجهد لإفساد فرص نجاح المؤتمر، ودعا أيضا إلى استقالة الرئيس المصري حسني مبارك، بدعوى أن «من لا يؤمن باتفاقيات كامب ديفيد – التي وقعت عليها بلاده – عليه أن يستقيل». كما ادعى أن الدافع الحقيقي الذي يقف وراء خطوات مصر مرتبط بمحاولتها إلحاق الأذى بالنظام الحاكم القطري، وأعاد التذكير بزعم أن مصر كانت متورطة في محاولة داخلية للانقلاب على الحكم في قطر عام ١٩٩٦، عن طريق ضباط مصريين مع مئات من المرتزقة البدو الذين حاولوا إعادة الحكم إلى الأمير السابق – والد الأمير الحالي.

كان الهجوم العلني لوزير الخارجية القطري على مصر ورئيسها استثنائيا في شدته، بل إنه كان شاذا تماما عن الأسلوب التقليدي الذي تدار به الأمور بين حكام العالم العربي، حيث لا يتم اطلاع الجماهير العريضة إلا على صور وتقارير نمطية مقولبة، تظهر جزءا واحدا، وتخفي الكثير مما يحدث في الغرف المغلقة. وكان من الصعب على المراقبين أن يصدقوا إن قطر تجرأت على الخروج بهذه الصورة المباشرة ضد مصر الكبيرة، وكان واضحا في تلك اللحظات أن مصر لن تظل ملتزمة ومدينة لوقت طويل. وبالفعل لم يتأخر الرد المصري في الوصول، فقد سنت حملة هجوم على قطر، انتشر في أعقابها تبادل الكلمات القاسية، بين الجانبين انتشار النار في

الهشيم، ووصلت إلى مواجهة إعلامية شاملة. من الجانب المصري، انطلقت الانتقادات ضد قطر وتضمنت ادعاءات بشأن إقالات جماعية لآلاف المصريين العاملين في قطر، إلى جانب اتهامات بشأن تورط قطر في عملية إرهابية كبيرة وقعت في الأقصر، في نوفمبر ١٩٩٧ أيضا، وتم خلالها ذبح ٥٨ سائحا على يد ٤ مخربين. وتم توجيه أغلب الغضب إلى وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وخرجت الصحف المصرية عن سياقها للضغط والمطالبة بنقله من منصبه وتلطيخ اسمه. وكانت جريدة أخبار اليوم هي أكثر الصحف في ذلك، فلم تتعفف في الكلمات وأطلقت على الوزير القطري ألقابا بارزة بشكل خاص، لم تعرف طريقها إلى الصحف من قبل، مثل «سيئ السمعة» و«حية ذات ذكاء محدود» و «ابن غير شرعي» و«خائن». ومن الجانب الثاني، احتشدت الصحف القطرية كي تدافع بشدة عن قادة بلادها في مواجهة حملة الصحافة المصرية. وفي السياق، في أعقاب مقال بجريدة «أخبار اليوم» جاء الرد عبر مقال افتتاحي في جريدة «جلف تايمز» القطرية بكلمات لاذعة كي ترد الهجوم، حيث ورد فيها «كم هو مخجل أن من يدعي انه صحفي يسقط من مواسير الصرف الصحي إلى مياه المجاري، فيطلق سلسلة من الشتائم ليست أكثر من ثرثرة بلا معنى في حملة دعائية مجنونة».

استمر تبادل الضربات بين الدولتين لفترة طويلة بعد انتهاء المؤتمر الاقتصادي في الدوحة. وبذلت مصر قصارى جهدها لمنع قطر من العودة إلى الصف العربي، ونجح وزير الخارجية المصري عمرو موسى في حشد دول عربية أخرى لتأجيل لقاء في الدوحة بين وزراء خارجية «إعلان دمشق». واعتبرت قطر تأجيل هذا اللقاء، بعد إرسال الدعوات إلى الدول المشاركة، بمثابة مس بمكانتها وإهانة لكرامتها. وعملت قطر من جانبها في الشهور التالية لمؤتمر الدوحة على إنهاء عقود المئات من المصريين

العاملين في وزارات الحكومة القطرية، وشركة التليفونات الحكومية والمدرسين في المدارس. وباستثناء المس بمصادر دخل الكثير من المصريين، والإقالات الجماعية – تمت بعض هذه الإقالات عشية عيد الفطر – بدا الأمر بالنسبة لكثير من المصريين بمثابة رسالة قطرية بأنه لم يعد ممكنا الاعتماد على إخلاص ووفاء الموظفين المصريين العاملين في أماكن حساسة بالحكومة أو بالشركات القطرية الرئيسية.

أخذ الشعور بالإهانة المتبادلة يتعمق، ووصلت العلاقات بين قطر ومصر إلى أدنى مستوياتها، حتى ألقت المملكة العربية السعودية على نفسها مهمة الوساطة لتسوية الأمر بينهما، عملا بالتقاليد العربية، وانطلاق من الشعور بالمسؤولية اللازمة تجاه جيرانها. وفي هذا الإطار قام العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز بترتيب لقاء للمصالحة بين أمير قطر ورئيس مصر، قال في أعقابه وزير الخارجية القطري للصحفيين: إن «العلاقات بين قطر ومصر مرت بمرحلة صعبة في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فرغم الصعاب والحساسية التي رافقت الجانبين، فإن الرابطة العربية والإسلامية التي تربط بين قطر ومصر وبقية الدول العربية والإسلامية، أقوى من أي خلاف بين الأشقاء. ونحمد الله، لأن القمة التي عقدت في الرياض بين الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والرئيس المصري محمد حسني مبارك، أزالت كل أسباب الخلاف. وبعد ذلك سوف نكون على اتصال مع أشقائنا بمصر بشأن هذا الموضوع، ونحن واثقون في أن أشقائنا بمصر سوف يتعاملون معنا بالمثل. ونحن نقدر دور مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى في منطقتنا ونقدر تضحيات الشعب المصري من أجل الدفاع عن المصالح العربية».

كان هذا هو ما قيل في الخارج، أما ما دار خلف الكواليس فكانت القصة مختلفة قليلا، لأنه كان من الصعب، وعبر حركة واحدة، إزالة كل الأحداث العاصفة التي

دارت حول المؤتمر الاقتصادي بالدوحة والثمن الفادح الذي دفعته قطر لعقد المؤتمر على غير إرادة جهات أقوى منها. ومن إجمالي هذه الضغوط التي تعرضت لها قطر، ألقي الضوء على المصاعب والعراقيل التي قد تعترض في المستقبل طريق أية دول تحاول الخروج عن الصف في العالم العربي. ويمكن الاستدلال على ذلك، وفي تناقض بارز للصراع العنيف الذي أدارته مصر وقطر فقط قبل سنتين من ذلك، في الجلسة الختامية للمؤتمر بالدوحة، إذ لم توجد ولا دولة عربية واحدة تتطوع لاستضافة القمة في السنة التالية. ربما لأن العاصفة حول مؤتمر الدوحة كانت ما زالت قائمة ومحفورة بالذاكرة كأغنية الوداع لمحاولات بدأت منذ سنوات التسعينات من القرن العشرين، لعقد فعاليات ولقاءات واسعة تشجع التعاون الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية كوسيلة لدفع السلام في الشرق الأوسط. وكان الدرس المستفاد من ذلك هو أنه في المرحلة الحالية من الأفضل التركيز على اللقاءات المتواضعة والمركزة، وترك الاحتفالات الضخمة إلى أيام أجمل من تلك.

رياح منعشة في قلب الصحراء:

في الأيام الطبيعية تبدو المياه في خليج الدوحة هادئة، حتى يمكن رؤية النخيل والمباني الفاخرة المطلة على الكورنيش، بكل وضوح. ولكن أعضاء بالوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدوحة، والذين اضطروا إلى المبيت في السفن التي تم إحضارها إلى ميناء الدوحة من أجل استخدامها كفنادق مؤقتا، اشتكوا من أن السفن لم تتوقف عن الاهتزاز بقوة من جانب لآخر بشكل يصعب معه النوم على متنها. هذه الهزات التي تسببت فيها الأمواج بالخليج رمزت أيضا إلى شعور المشاركين في المؤتمر كنتيجة للعاصفة التي حدثت حول مشاركة إسرائيل. وطرحت هذه العاصفة بكل قوتها السؤال

الجوهري: هل ساعد مؤتمر الدوحة بأي شيء في دفع التفاهم المتبادل والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية؟

كان الشعور المتشائم، الذي تشكل في أعقاب مقاطعة مؤتمر الدوحة من جانب دول عربية كثيرة، قد ترسخ وتزايد خلال طقوس الافتتاح الاحتفالي. فقد افتتح المؤتمر بكلمات لاذعة بشدة تنتقد سياسة إسرائيل، وردت على لسان المضيف الرسمي، الأمير القطري الذي أكد أن «مسيرة السلام التي تفاءل بها الرأي العام الدولي، دخلت للأسف الشديد، في مرحلة حرجة تنبع من تعنت حكومة إسرائيل وتراجعها غير العادل عن الاتفاقات التي وقعت عليها»، وأضاف أن «على حكومة إسرائيل أن تفهم أن خطواتها تلك تضر بعملية السلام وتعرض المنطقة بأسرها لمخاطر لا يمكن التنبؤ بها». وخرقت هذه الكلمات آذان أغلب الإسرائيليين الذين حضروا في قاعة مترامية الأطراف ملاصقة لفندق «شيراتون الدوحة»، خاصة لأن هذه الأقوال تتسق مع الرؤية المعتادة في العالم العربي، والتي تقضي بأن إسرائيل تحمل إثم كل العراقيل التي تعترض عملية السلام، وسمعت من فم رئيس دولة عربية كانت مستعدة لمواجهة دول عربية أكبر وأقوى منها من أجل استضافة مؤتمر تشارك فيه إسرائيل. في تلك اللحظات كان من السهل رؤية نصف الكوب الفارغ وإلقاء الشكوك حول الفائدة المنتظرة من المؤتمر.

وبرأيي، رغم ذلك، كان هناك نصف كوب مملوء. فمجرد انعقاد مؤتمر الدوحة، في ظل الضغط السياسي الهائل الذي تعرضت له قطر من أجل إلغائه، يعد إنجازًا فعليا، أثبت للكثيرين أن دولة صغيرة في العالم العربي بمقدورها أن تلعب دورا في دفع التعاون الاقتصادي بالشرق الأوسط وتوثيق العلاقات مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك، أنه على الرغم من مقاطعة أجزاء واسعة من العالم العربي، شاركت في

المؤتمر وفود رسمية كثيرة ومئات من رجال الأعمال، بما في ذلك من عدة دول عربية. وحظيت المشروعات القطرية في مجالات النفط والغاز الطبيعي باهتمام واسع، ومواجهة قطر للضغوط أدت إلى توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وساعدت على دعم صورة قطر. ومن هذه الناحية كان المؤتمر الاقتصادي في قطر بمثابة كشاف ضوء تم تسليطه على التحول الذي طرأ على هذه المنطقة من العالم. حقا إنه في مؤتمرات الدار البيضاء عام ١٩٩٤، والعاصمة الأردنية عمان عام ١٩٩٥، كانت أجواء التفاؤل في ذروتها بالشرق الأوسط، وكان من السهل جدا الاعتقاد بأن رؤية نشوء «شرق أوسط جديد» يمكن أن تتحقق. ولكن إصرار مصر على انعقاد المؤتمر في عام ١٩٩٦، وإصرار قطر على انعقاده عام ١٩٩٧، في ظل خفوت الحماس بشأن نبوءة «الشرق الأوسط الجديد» بصورة واضحة، دل على أن الحافز الاقتصادي ما زال قادرا على المساهمة في دعم استعداد دول عربية لخوض المخاطر من أجل تغيير صورة الواقع. وهذه ملاحظة مهمة على خلفية التوتر المتزايد بين عناصر أكثر اهتماما بالتنمية السياسية والاقتصادية للدول العربية، وبين أولئك الذين يفضلون الخط المنغلق والمحافظ.

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن الطريق ما زال طويلا كي تتحول العلاقات الاقتصادية إلى قاعدة تضمن الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط، ينبغي الاستمرار في هذا الاتجاه. لأنه كما ثبت في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك دول سادت بينها حالة عداء عميق، لا بديل للمصالح الاقتصادية كوسيلة لدعم الاستقرار والسلام. ويمكن تعلم هذا الدرس أولا وقبل أي شيء من الاتحاد الأوروبي، الذي يجسد التجربة الناجحة على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية لتحويل المشهد الاقتصادي إلى وسيلة إيجابية لتحقيق الاستقرار المتواصل والسلام في القارة الأوروبية.